الحركة الشعبية لتحرير السودان ودورها في انفصال جنوب السودان ١٩٨٣-٢٠٠٥

The Sudan Liberation Movement and its role in the secession of South Sudan 1983-2005

م. د اسماعيل حميد محمد حبيب

مديرية تربية صلاح الدين / قسم تربية سامراء

الكلية التربوية المفتوحة / مركز صلاح الدين/ فرع سامراء

Dr. Isma'eel Hameed Muhammad Habeeb

Salah Al-Din Education Directorate

Samarra Education Department

The Open Educational College, Samarra Department

ismaael.67.iq@gmail.com

الملخص

تعد الحركة الشعبية لتحرير السودان امتدادا للمعارضة المسلحة التي قام بها لمتمردين الجنوبيين منذ عام ١٩٥٥ متمثلة بحركة الانيانيا ١ التي حملت السلاح في الجنوب السوداني وخاضت حربا ضروسا ضد الحكومات السودانية المتتالية لمدة ١٧ عاما انتهت بتوقيع اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ التي لم تحظ بتأييد جميع السياسيين الجنوبيين ،اذ بقي قسم لا يستهان به في الخارج من المعارضين لتلك الاتفاقية.

كانت هنالك اسباب عديدة ساهمت في ظهور الحركة الشعبية من ضمنها الحكم الفردي الذي كان يحكم به جعفر النميري السودان، اذ صور لنفسه امكانية حكم السودان بصورة مطلقة من خلال سيطرته على مقاليد الامور في السودان والغائه لاتفاقية اديس ابابا بالاتفاق مع السياسي الجنوبي جوزيف لاقو ، وتقسيم الاقليم الجنوبي على اساس قبلي واعلانه لاستحداث اقليم الوحدة الذي كان يضم مساحات شاسعة من الاقليم الجنوبي بسبب اكتشاف النفط بتلك المنطقة الجنوبية بكميات وفيرة، الامر الذي دفع الجنوبيين لإعلان تمردهم الثاني عام ١٩٨٣ على يد جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان التي ساهمت بشكل فاعل في تفتيت وحدة السودان على الرغم من ان الشعارات التي كانت ترفعها كانت تتبنى وحدة السودان وتسعى الى تغيير نظام الحكم فيه وتحقيق العدالة بين الشماليين والجنوبيين على حد سواء الا ان ذلك الامر كان مجرد تغطية على النوايا التي كانت الحركة الشعبية تعمل من اجلها وليس ادل على ذلك من اتفاقية مشاكوس عام ٢٠٠٢ واتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ التي مهدت لانقسام جنوب السودان واعلانه دولة مستقلة بعد اجراء الاستفتاء عام ٢٠١١.

الكلمات المفتاحية: الحركة الشعبية لتحرير السودان، جنوب السودان، جعفر النميري، حكومة الانقاذ ، نيفاشا.

Abstract

The Sudan People's Liberation Movement (SPLM) is an extension of the armed opposition it made to the southern rebels since 1955, represented by the Anyanya 1 movement, which took up arms in southern Sudan and fought a fierce war against successive Sudanese governments for 17 years that ended with the signing of the Addis Ababa Agreement in 1972, which did not enjoy the support of all southern politicians. As there remained a not insignificant section abroad of those opposing that agreement.

There were many reasons that contributed to the emergence of the popular movement, including the autocratic rule by which Jaafar al-Numeiri ruled Sudan, as he portrayed himself the possibility of ruling Sudan in an absolute way through his control of the reins of affairs in Sudan

and his cancellation of the Addis Ababa Agreement in agreement with the southern politician Joseph Lago, and the division of the region The southern region was based on a tribal basis and announced the creation of the Unity region, which included large areas of the southern region due to the discovery of oil in that southern region in abundant quantities. Sudan Although the slogans it was raising were adopting the unity of Sudan and seeking to change the system of government in it and achieve justice between northerners and southerners alike, this matter was just a cover-up for the intentions that the SPLM was working for, and there is no evidence for that from the Machakos Agreement 2002 and the Naivasha Agreement in 2005, which paved the way for the division of South Sudan and its declaration as an independent state after the referendum in 2011.

Key words : South Sudan, Jaafar al-, Sudan People's Liberation Movement (SPLM) Machakos, Naivasha.،Numeiri

المقدمة

انهت اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢، الحرب الاهلية الاولى التي شهدتها السودان التي استمرت سبعة عشر عاما، ونتيجة لتلك الاتفاقية عم السلام في ربوع السودان لمدة عشرة اعوام ، حرص خلالها كل من الرئيس جعفر النميري وزعيم حركة الانيانيا ١ جوزيف لاقو على تشكيل حكومة في اقليم جنوب السودان تناوب على رئاستها عدد من الساسة الجنوبيين كان من ابرزهم السياسي الجنوبي ابيل اير ،عملت تلك الحكومات الجنوبية وبتوجيه ودعم من الحكومة المركزية على اعادة البنى التحتية المدمرة وتم دمج واستيعاب مقاتلي حركة الانيانيا ١ في القوات المسلحة السودانية وفي جهاز الشرطة، ولم تخل اعوام السلام العشر من بعض التمردات الجنوبية البسيطة، واستمرت الامور على ذلك المنوال لغاية عام ١٩٨٣، ونتيجة لسوء الادارة والانفراد بالسلطة وعدم ادراك حقيقة ما كان يجري في الجنوب السوداني من انقسامات وعدم فهم لنفسية المقاتل الجنوبي الذي تم دمجه واستيعابه في الجيش السوداني قبل مدة وجيزة وعدم الوقوف على المشاكل التي كان يعاني منها استغل البعض من دعاة التمرد تلك الاوضاع ، اذ قامت الكتيبة ١٠٥ مشاة في منطقة بور بقيادة النقيب كاربينو كوانين بالتمرد وعدم اطاعة الاوامر العسكرية ونتيجة لذلك أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة اوامرها بتنفيذ هجوم بري وجوي على تلك القوات المتمردة، الامر الذي ادى الى هزيمة القوات المتمردة هاربة باتجاه الحدود الاثيوبية، فكان ذلك ايذانا ببدء الحرب الاهلية الثانية وبداية لتأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق دي مابيور، التي كان لها دور كبير في دخول السودان بدوامة حرب اهلية ثانية استمرت لأكثر من عشرين عاما ساهمت بشكل كبير في الاضرار بالسودان اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فضلا عن تفتيت وحدة السودان وتدخل القوى الاقليمية والدولية في الشأن السوداني مما ادى الى انفصال الجنوب السوداني عن السودان وظهور دولة جديدة تحت مسمى دولة جنوب السودان .

تضمن البحث ثلاث فقرات رئيسية تم التطرق في الفقرة الاولى: **نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان وتطورها ١٩٨٣ - ١٩٨٩** وتناولت الفقرة الثانية : **موقف حكومة الانقاذ من الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٩-٢٠٠٢**، واشارت الفقرة الثالثة الى: **دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاقيتي مشاكوس ونيفاشا ٢٠٠٢-٢٠٠٥** والحصول على حق تقرير المصير الذي ادى الى انفصال جنوب السودان عن شماله وظهور دولة جنوب السودان، وخاتمة بأبرز النتائج التي تم التوصل اليها الباحث.

اولا: نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان وتطورها ١٩٨٣ -١٩٨٩

١- تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣-١٩٨٥

كان لاتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ برعاية بالإمبراطور الاثيوبي هيلا سلاسي (Haile selassie)[١]، الدور الفاعل في انهاء الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب التي استمرت من اب ١٩٥٥ ولغاية اذار ١٩٧٢، ونتيجة لتلك الاتفاقية عم الامن والسلام في ربوع السودان السودان لمدة عشرة اعوام بقيادة الرئيس السوداني محمد جعفر النميري[٢]، حرص خلالها على التقرب من الجنوبيين الذين كانوا يعدونه افضل رئيس حكم السودان وتمكن من فه المشاكل التي كان يعاني منها ابناء الجنوب

،ولاسيما بعد قيامه بتشكيل حكومة تتمتع بحكم ذاتي في اقليم جنوب السودان تناوب على رئاستها عدد من الساسة الجنوبيين(٣).

عملت الحكومات الجنوبية وبتوجيه ودعم من الحكومة المركزية على اعادة البنى التحتية المدمرة وتم دمج واستيعاب مقاتلي حركة الانيانيا ١(٤)، في القوات المسلحة السودانية وفي جهاز الشرطة، ولم تخل اعوام السلام العشر من بعض التمردات الجنوبية البسيطة(٥)، واستمر ذلك الحال لغاية ايار ١٩٨٣، بسبب انهيار اتفاقية اديس ابابا فقد النميري السند الشعبي في الجنوب والشمال على حد سواء بسبب عدم اتاحة الحريات والتعامل القهري مع الخصوم السياسيين في الشمال، ان نقض عهد الاتفاقية زرع بذور الشك والريبة من جديد لدى السياسيين الجنوبيين ونتيجة لذلك عاد التمرد مرة اخرى بصورة اكثر عنفا وشراسة، اذ قامت الكتيبة ١٠٥ مشاة في ايار ١٩٨٣ بمنطقة بور التي كان يقودها النقيب كاربينو كوانين بالتمرد وعدم اطاعة الاوامر العسكرية، وكانت تلك البداية لهروب كل القادة المشاركين في تنظيم الضباط الجنوبيين من المواقع التي كانوا يعملون فيها خلال الايام التي اعقبت الهجوم على بور، إذ هرب النقيب سلفاكير(٦)، ضابط استخبارات قيادة منطقة ملكال باتجاه مدينة الناصر وانظم الى العقيد صموئيل قاي توت(٧)، بمنطقة كرميوم، وكان اخر تلك الاحداث هي هروب النقيب الجنوبي وليم نون باني(٨)، من حامية ايود في اعالي النيل في ٦ حزيران ١٩٨٣، وتواصلت تداعيات ذلك التمرد الى تمرد سرية مساندة الكتيبة ١١١ في رومبيك وهرب معظم جنودها بأسلحتهم الى الأحراش، وكان اخر الهاربين من القيادات هو الرائد الجنوبي اروك تون اروك (٩) ، وكانت التقارير التي حصلت عليها القوات المسلحة خلال حزيران ١٩٨٣، تؤكد على ان معظم القوات التي تمكنت من الهروب من حاميات جونقلي تتمركز داخل الاراضي الاثيوبية في منطقتي بلفام وايتانج ، وتوحدت مع القوات المتمردة في اوكوبو ،ومعها قوات انيانيا٢ (١٠)، بقيادة السياسي الجنوبي صموئيل قاي توت وانظمت لها القوات التي هربت من منطقة جونقلي، الى جانب عدد من السياسيين الجنوبيين البارزين كان منهم اكوت اتيم(١١)، والسياسي الجنوبي المخضرم جوزيف اودهو(١٢).

وصل الى اثيوبيا صموئيل قاي توت ورفاقه من ابناء قبيلة النوير لتوحيد قبيلتهم داخل حركة انيانيا٢ ، وبعد وصول جون قرنق(١٣)، الى اثيوبيا في مطلع حزيران١٩٨٣،اجتمع قادة حركة انيانيا٢ في معسكر ايتانق مع بقية القوى المتمردة لاختيار قيادة موحدة لها، وتم اختيار اتيم اكوت رئيسا للحركة وصموئيل قاي توت وزيرا للدفاع وجون قرنق قائدا للجيش، فأرسلت الحكومة الاثيوبية قواتها الى معسكر ايتانق فقامت بتجريد قوات الانيانيا ٢ من السلاح ، وكونت حلف مع جون قرنق الذي اصبح على اثر ذلك قائدا للحركة الشعبية لتحرير السودان، وبسبب ذلك التدخل الاثيوبي حدثت معارك عديدة بين الحركة الشعبية وحركة الانيانيا٢، وعلى اثر تلك المعارك قررت قيادة حركة انيانيا٢ الانسحاب الى داخل السودان واجرت مصالحة مع الحكومة السودانية المركزية (١٤).

اعلن جون قرنق ان هدف الحركة الشعبية هو تأسيس سودان موحد جديد قائم على العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وقدمت الحركة الشعبية طرحا مختلفا عن الطرح المقدم قبل اتفاقية اديس ابابا اكدت فيه على " **ان الوحدة الدائمة هي التي تتم طوعا واختيارا، وان تلك الوحدة لن تدوم الا اذا قامت على عدة عناصر هي السودانوية، الديمقراطية، العدالة، اللامركزية في الحكم**"(١٥).

اصبح جون قرنق هو المرشح الاقوى لقيادة الجناحين المدني والعسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان، ولاسيما بعد انسحاب حركة انيانيا٢، فكان امامه تحد كبير هو بناء جيش جديد من المنشقين عن الكتيبتين العسكريتين الجنوبيتين ١٠٤و١٠٥، ومن المنشقين عن حركة انيانيا ٢، يأتي الى جانب الشرطة وحرس السجون والمتمردين، والاعداد الكبيرة من الجنود الجنوبيين الذين هربوا من الجيش السوداني من مختلف مناطق الاقليم الجنوبي(١٦).

لم يكن توحيد قوى المعارضة الجنوبية بالأمر السهل لولا الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة الاثيوبية الى الحركة الشعبية، وكان الخلاف هو حول سودان موحد ام دولة منفصلة في الجنوب السوداني، وهو الخلاف الذي تمت تسويته بصورة مؤقتة من

خلال تبني خيار الحفاظ على وحدة السودان و التعاون من اجل الاطاحة بالنظام الحاكم، فكانت المناداة بوحدة السودان هو الثمن الذي دفعته الحركة الشعبية للحصول على دعم الحكومة الاثيوبية التي رفضت انفصال الجنوب، لأنها كانت تخوض صراعا مريرا ضد الارتيريين الانفصاليين، فضلا عن عدم تأييد منظمة الوحدة الافريقية OAU[١٧]، التي هي عضو فيها للحركات الانفصالية في افريقيا، ونتيجة لذلك اعلن جون قرنق بانه لا يقاتل من اجل الانفصال عن الحكومة المركزية في الخرطوم ، بل انه يسعى لإقامة سودان موحد وان اقليم الجنوب السوداني هو جزء غير قابل للانفصال عن السودان [١٨].

٢- الحركة الشعبية لتحرير السودان وموقفها من لقاءات السلام ١٩٨٥-١٩٨٩

كان لتجدد الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ الاثر الكبير في قيام الانتفاضة الشعبية في نيسان عام ١٩٨٥ التي اطاحت بنظام النميري وجاءت بحكومة انتقالية برئاسة المشير عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب[١٩]، رئيسا للمجلس العسكري الانتقالي السوداني والدكتور الجزولي دفع الله رئيسا للوزراء، وكان من اولويات تلك الحكومة ايجاد حل للحرب في الجنوب، اذ قامت بإرسال رسالة الى قائد الحركة الشعبية جون قرنق في ٢٣ ايار ١٩٨٥، حاولت فيها تقريب وجهات النظر واكدت على انها لاتعد جون قرنق متمرداً او انفصالياً وانما يسعى لتحقيق الوحدة الوطنية ومصلحة امن السودان وان الدعوة مفتوحة للقاء به في أي وقت للتباحث من اجل تحقيق السلم والاستقرار السياسي، وان الحركة الشعبية قد ادت دورها في اسقاط النظام وان مكانها الطبيعي بين قوى الانتفاضة الا انها لم تجد اذنا صاغية من قبل قائد جون قرنق بحجة ان النظام الجديد هو امتداد للنظام القديم ، ونتيجة لذلك قامت الحكومة الانتقالية بإرسال وفدين الى الحكومتين الليبية والاثيوبية الداعمتين للحركة الشعبية لتحرير السودان ماديا وعسكريا، فاستجابت الحكومة الليبية لمطالب وفد المجلس الانتقالي وقامت بإيقاف دعمها للحركة الشعبية لتحرير السودان، ولم تستجب الحكومة الاثيوبية لمطالب الوفد السوداني، واستمرت في دعمها للحركة الشعبية عن طريق تزويدها بالأسلحة، والملاذ الامن، فضلا عن توفيرها أرض التدريب، والاذاعة التي كانت تبث برامجها الموجهة يوميا الى الشعب السوداني، والتي تعد لسان الحركة الناطق، على الرغم من ابداء الحكومة الانتقالية السودانية استعدادها مقايضة مشكلة شمال أثيوبيا في مقابل مشكلة جنوب السودان، بين الحكومتين لأن كلا منهما له يد في أزمة الأخرى[٢٠].

أ- لقاء الصادق المهدي مع زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٦

تم اجراء مباحثات مطولة بين الصادق المهدي[٢١]، وقائد الحركة الشعبية جون قرنق في اديس ابابا مطلع عام ١٩٨٦، تم خلالها بحث السبل السلمية لحل النزاع السوداني ، الا انهما لم يتفقا على تجميد العمل بالقوانين الاسلامية، او فسخ معاهدة الدفاع المشترك مع مصر وليبيا، الا انهما اتفقا على عقد مؤتمر دستوري لمناقشة بقية المسائل العالقة في السودان[٢٢].

ب- اعلان كوكادام ١٩٨٦

برعاية الحكومة الاثيوبية جرى لقاء بين عدد من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان و ممثلي مجموعة من الاحزاب والنقابات والهيئات السودانية، ولم يشارك في ذلك اللقاء الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية القومية، وقد تمخض عن ذلك اللقاء اعلان سمي اعلان كوكادام ، اكد على ضرورة عقد المؤتمر الدستوري في حزيران ١٩٨٦، والاعتراف بالقضية السودانية، الى جانب رفع حالة الطوارئ وإزالة قوانين ايلول الاسلامية لعام ١٩٨٣، وتبني دستور عام ١٩٥٦الى حين عقد المؤتمر الدستوري والغاء الاتفاقيات الدفاعية المشتركة مع ليبيا ومصر ووقف اطلاق النار وضرورة حل الحكومة القائمة وتشكيل حكومة قومية ذات قاعدة عريضة تشارك فيها الحركة الشعبية[٢٣].

ت- لقاء مجلس الكنائس السوداني مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٦

تم عقد لقاء بين مجلس الكنائس السوداني والحركة الشعبية في أديس أبابا استمر من ٢-٥ كانون الاول ١٩٨٦، وقد أبدى رؤساء الكنائس لقائد الحركة الشعبية عدم رضاهم عن استمرار الحرب الاهلية بالجنوب السوداني، وأن الحرب ليست من مصلحة المسيحية [٢٤]، ومن الجدير بالذكر ان أعضاء مجلس الكنائس قاموا برفع شعارات مسيحية ووضعوا ملصقات دينية

داخل قاعة المجلس من أجل التأثير على قائد الحركة الشعبية جون قرنق وطالبوه بقبول الحوار مع الحكومة المركزية وعدم تصعيد المعاناة على الشعب الجنوبي وضرورة مراعاة الجانب الإنساني لأبناء الجنوب[٢٥].

ث- منبر السلام ١٩٨٧

عقد في أديس أبابا منبر السلام استمر من ١٩ – ٢٤اب١٩٨٧ بين الأحزاب الجنوبية المعارضة والحركة الشعبية، وكان رئيس وفد الحركة الشعبية وليم نون[٢٦]، ورئيس مجموعة الأحزاب الإفريقية (USAP)[٢٧]، اليابا جيمس سرور[٢٨]، وقد قام مجلس الكنائس السوداني بدور التنسيق والاتصال وتنظيم المنبر، وكانت خلاصة توصيات منبر السلام هي ضرورة الالتزام بإعلان كوكادام ومواصلة الحوار ومواصلة تدفق الاغاثة للمتأثرين بالحرب، وكان لذلك اللقاء اثرا كبيرا في توطيد العلاقة بين الحركة الشعبية والأحزاب الجنوبية ، ومن الجدير بالذكر ان الموقف السياسي والعسكري قد حدثت فيه تطورات كبيرة بعد قيام الجيش الشعبي الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان باحتلال مدينة الكرمك وقيسان على الحدود السودانية – الاثيوبية عام ١٩٨٨، وكان ذلك الامر بداية لتدهور علاقة الحركة الشعبية مع الحكومة المصرية [٢٩].

ج- مبادرة السلام السودانية ١٩٨٨.

التقى في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ كل من محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي و زعيم الحركة الشعبية جون قرنق في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، وقد اثمر عن ذلك اللقاء عن مبادرة عرفت بمبادرة السلام السودانية، أو اتفاقية ميرغني– قرنق [٣٠]، تم توقيعها في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، كان من اهم بنودها تجميد ما عرف بقوانين ايلول الاسلامية، والغاء الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا، ورفع حالة الطوارئ، ووقف اطلاق النار، والعمل على الاعداد لمؤتمر دستوري[٣١].

ح- ورشة عمل امبو وملتقى بيرقن ١٩٨٩

ازدادت المطالبات بضرورة الالتزام باعلان كوكادام ولاسيما بين المثقفين اليساريين من رجال النقابات والسياسيين المستقلين ونتيجة لذلك تم عقد ورشة عمل امبو في اديس ابابا استمرت من الرابع الى السابع من شباط ١٩٨٩ مثل الحركة الشعبية فيها الدكتور لام اكول[٣٢]، اكدت على اعلان كوكادام ، وبعد عودة المشاركين من ذلك اللقاء الى الخرطوم تم اعتقالهم بأمر من الصادق المهدي، الامر الذي حمل الحركة الشعبية لان تكون اكثر تجاوبا وقربا من المؤيدين لاعلان كوكادام وللحزب الاتحادي الديمقراطي ، وعل الرغم من عدم التأييد الحكومي استمرت الاحزاب السياسية السودانية وممثلي النقابات والمهن في تحقيق عدد من اللقاءات مع الحركة الشعبية كان من ابرزها ملتقى بيرقن الذي عقد بجامعة بيرقن السويدية يوم ٢٤ شباط ١٩٨٩، تم الاتفاق فيه على ضرورة وقف اطلاق النار وعدم استخدام الطعام كسلاح في الحرب وضرورة قيام المؤتمر الدستوري لطرح القضايا التي تم بحثها[٣٣].

ثانيا: موقف حكومة الانقاذ من الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٩-٢٠٠٢

١- تطورات الاوضاع في دول الجوار واثرها على الحركة الشعبية ١٩٨٩-١٩٩٤

فشلت الحكومات المدنية الخمس التي ترأسها الصادق المهدي ١٩٨٦ -١٩٨٩ في تحقيق اهداف انتفاضة نيسان ١٩٨٥، وفي ايجاد حل للحرب الاهلية المستعرة في الجنوب السوداني منذ عام ١٩٨٣، على الرغم من التحذيرات التي اطلقها مجموعة من الضباط الكبار التي اكدت على ضرورة تغيير سياسة حكومته والقبول بخطة مبادرة السلام الشامل لإنهاء الحرب الاهلية، الامر الذي ادى الى عودة الحكم العسكري الى السودان بواسطة انقلاب جبهة الانقاذ الوطني عام ١٩٨٩ الذي تزعمه عمر حسن احمد البشير[٣٤]، التي سعت الى احكام قبضتها على السودان اذ قامت بتشكيل مجلس عسكري حمل اسم مجلس قيادة الثورة وحل الاحزاب السياسية والنقابات وتعطيل الصحف وحصر نشاطها بالحكومة واعلان حالة الطوارئ وانهاء العمل

بالدستور المؤقت لعام ١٩٨٦، واكدت حكومة الانقاذ التي ورثت عددا من المشاكل من الانظمة السابقة التي كان من ابرزها الحرب الاهلية في الجنوب عن عدم نيتها العودة الى النظام العلماني مرة اخرى في السودان والتزامه بالنظام الاسلامي واكد على عدم فرض العقوبات الاسلامية على غير المسلمين(٣٥).

من اجل ايجاد حل للحرب الدائرة في الجنوب كثفت حكومة الانقاذ اتصالاتها بالحكومة الاثيوبية الداعم الاكبر للحركة الشعبية ومحاولة الوصول الى اتفاق بين حكومة الانقاذ والحركة الشعبية، وتم عقد اول اجتماع لها في اديس ابابا في ١٩ اب١٩٨٩ استمر لمدة يومين، دعت حكومة الانقاذ من خلاله الى عقد مؤتمر جامع للحوار الوطني بشأن قضايا السلام، استمر من ٩ ايلول لغاية ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٩ في الخرطوم اقرت فيه ان الفيدرالية هي الشكل الابرز للتركيبة الاجتماعية السودانية، وقد شاركت فيه جميع القوى السياسية والاجتماعية باستثناء الحركة الشعبية، التي اصدرت بيانا دعت فيه الى تشكيل حكومة وطنية انتقالية وتكوين جيش وطني وعقد مؤتمر دستوري لحل مشاكل البلاد الرئيسية واجراء انتخابات برلمانية حرة تقوم بإقرار الدستور تنبثق عنها حكومة ديمقراطية (٣٦).

اعطت حكومة الانقاذ خارطة طريق تساعد على مراجعة وضع الخطط منذ بدء الاستقلال، طرح من خلاله وفد حكومة الإنقاذ برنامجه التفاوضي في مطلع كانون الاول ١٩٨٩ الذي اكد على مقررات مؤتمر الحوار الوطني بشأن قضايا السلام، ومن جهتها تمسكت الحركة الشعبية بشروطها المتمثلة في إلغاء أو تجميد التشريعات الإسلامية، والغاء الاتفاقيات العسكرية المشتركة بين السودان ومصر فضلا عن رفع حالة الطوارئ (٣٧).

اعترفت الحركة الشعبية خلال مفاوضاتها مع الحكومة السودانية بأن مقررات مؤتمر الحوار الوطني بشأن قضايا السلام تصلح أن تكون اساسا للتفاوض، واكدت في مفاوضاتها على ضرورة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وقيام مؤتمر دستوري واجراء استفتاء عام لإجازة الدستور المتفق عليه من خلال المؤتمر الدستوري، الا ان تلك المباحثات لم تحقق نجاحا يذكر (٣٨).

كان الدعم الخارجي الشامل للحركة الشعبية وجناحها العسكري الجيش الشعبي من مسببات بقاء وادامة الحرب الاهلية، إذ تمكن جون قرنق من اقناع النظام الليبي بفتح مكاتب للحركة الشعبية في ليبيا، لكن سقوط النظام الاثيوبي الاشتراكي الذي كان يتزعمه منغستو هيلا مريام (Mengistu Haile Mariam)(٣٩)،عام ١٩٩١ اسقط معه النظام المتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وبذلك اصبحت كل من اثيوبيا واوغندا تدور في الفلك الامريكي ، الامر الذي تسبب بامتناع النظام الليبي بعد ذلك عن تقديم دعمه الى الحركة الشعبية، إذ كان أمر تقديم المعونات مرتبط بعلاقة النظام الليبي بالنظام الأثيوبي، فكان لذلك الاثر المباشر على اداء مقاتلي الحركة الشعبية(٤٠)، ونتيجة لذلك اصبح حجم المعونات التي كانت تصل للحركة الشعبية ضعيفا بعد ان اوقف النظام الاثيوبي الجديد المعونات، وأغلق مكاتب الحركة الشعبية(٤١).

حصلت الحركة الشعبية على الدعم العسكري من الولايات المتحدة الامريكية ومن الكيان الصهيوني بعد سقوط نظام الحكم الاثيوبي عام ١٩٩١، وانتهاء الدعم الليبي للحركة الشعبية، ونتيجة لتلك التطورات قام الكيان الصهيوني بالتدخل ومساعدة الحركة الشعبية مرة اخرى ،اذ استجاب لطلبها في الحصول على السلاح، وشملت المساعدات التي قدمها الكيان الصهيوني أسلحة روسية مثل مدافع بازوكا ورشاشات كلاشنكوف وكاتيوشا ومدافع مضادة للطائرات، وكميات كبيرة من الذخائر واجهزة اتصالات ومواد طبية، الى جانب الدعم الفني، فضلا عن تدريب عشرة الاف مقاتل من الجنوبيين في معسكرات النقب، وتدريب خمسة الاف اخرين في معسكرات داخل كينيا وزائير واثيوبيا، على العمليات الخاصة واستعمال الاسلحة الحديثة بواسطة خبراء عسكريين اسرائيليين، وتدريب ثلاثين الف من الجنوبيين في الحدود الاوغندية الشمالية، فضلا عن ذلك اوفد الكيان الصهيوني خلال تلك المدة ١٥ خبيرا عسكريا، الى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية في الجنوب السوداني للإشراف على العمليات العسكرية وتقديم المشورة، والمساهمة في السيطرة على عدد من المدن من بينها يامبيو وانزارا وطمبرة (٤٢).

أدى فشل مفاوضات ابوجا الى اتخاذ حكومات دول منظمة الايقاد" IGADD"[٤٣]، خطوة باتجاه السلام ،إذ أبدى رؤساء تلك الحكومات رغبتهم في ايجاد حل لإيقاف الحرب الاهلية، فأبدت حكومة السودان موافقتها وحرصها على نجاح تلك المساعي، ونتيجة لذلك قامت منظمة الايقاد بتشكيل لجنة وزارية، اجتمعت في نيروبي مطلع كانون الثاني ١٩٩٤، وقامت بتوجيه الدعوة الى الرئيس السوداني عمر البشير، الذي استجاب لتلك الدعوة فارسل وفده في ٦ كانون الثاني ١٩٩٤، ليوضح بصورة علنية موقف الحكومة السودانية تجاه السلام، وأشار الى ضرورة الالتزام ببنود الاتفاق التي تم اقرارها في الجولات السابقة، وإجراء التفاوض بشأن نقاط الخلاف، وأن الحكومة راغبة في التفاوض مع سائر الفصائل، وأن مقررات مؤتمر الحوار الوطني بشأن قضايا السلام هي وثيقة الحكومة للتفاوض، وبعد انتهاء الاجتماع عقدت اللجنة الوزارية للإيقاد اجتماعا مع الرئيس الكيني دانيال أروب موي وقدمت له تقريرا عن اجتماع اللجنة بطرفي النزاع، فأفاد الرئيس الكيني بأنه سيجري مشاورات لعقد قمة رئاسية للغرض نفسه[٤٤].

٢- المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ١٩٩٤-٢٠٠١

دعا الرئيس الكيني دانيال اروب موى رؤساء دول الإيقاد لحضور قمة إقليمية لتحقيق السلام في السودان فلبى تلك الدعوة رؤساء دول الإيقاد، عمر البشير والرئيس الاثيوبي ملس زيناوي والرئيس الارتيري أسياسي أفورقي، والرئيس الاوغندي يوري موسيفيني، ورياك مشار[٤٥] رئيس الفصيل المتحد مجموعة الناصر، وجون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة توريت استمرت من ١٧- ٢٣ اذار ١٩٩٤ [٤٦].

اوضح الرئيس الكيني في بيانه الافتتاحي ان قمة دول الإيقاد اتخذت قرارا بقيام لجنة وزارية دائمة مكونة من وزراء خارجية دول الإيقاد تحت إشرافه، وأصدر التوجيهات إلى اللجنة الوزارية الدائمة أن تشرع في مباحثات السلام ، وتم تفويض وزراء خارجية الدول الأربعة كينيا، اوغندا، اثيوبيا، اريتريا لبدء عملية التفاوض لتحقيق السلام في السودان[٤٧].

لم تسفر جولة الإيقاد الأولى عن احراز أي تقدم يذكر في المفاوضات، وتم تأجيل المفاوضات والعمل على معاودة اللقاء مرة أخرى في ٢١ ايار ١٩٩٤[٤٨].

عقدت القمة الرباعية بين (كينيا، اثيوبيا، ارتيريا، اوغندا) بنيروبي في ١٩ ايلول١٩٩٤، واتضح خلال تلك الجولة الاختلاف الكبير في وجهات النظر بين وفد الحكومة السودانية والحركة الشعبية، الامر الذي دفع الرئيس الكيني لإرسال مندوبا إلى الرئيس السوداني حثه على ضرورة مواصلة المفاوضات والحوار مع الحركة الشعبية عبر منبر الإيقاد لتحقيق السلام[٤٩].

كانت هناك عروض منتظمة لإحلال السلام من الجانبين، خلال الاعوام الخمس عشرة الأولى من بدء تمرد الحركة الشعبية كان من بينها طرح مشروع لواء السودان الذي تبناه جون قرنق عام ١٩٩٥ لاستيعاب جميع عناصر المعارضة من اجل الاطاحة بالنظام الحاكم الذي رفض بشكل قاطع ذلك المشروع بحجة انه سوف يوسع دائرة الحرب الى مناطق اخرى غير الجنوب، وقد استغلت الحركة الشعبية ذلك الرفض وطالبت بحق تقرير المصير ، ونتيجة للضغوط الخارجية التي تعرضت لها حكومة السودان ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية اضطرت الحكومة السودانية للتلويح الى الجنوبيين بحق تقرير المصير وعقد اتفاقية الخرطوم للسلام عام١٩٩٦التي تضمنت بند حق تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية مدتها اربعة اعوام، ولكن ثبت أنها كانت اتفاقية سلام فيها مراوغة إلى أبعد الحدود، الى جانب ذلك تم التوقيع على اتفاقية سلام اخرى في ٢١ نيسان ١٩٩٧ عرفت باتفاقية الخرطوم بين الحكومة والاطراف الجنوبية المنفصلة عن الحركة الشعبية المتمثلة بحركة استقلال جنوب السودان بزعامة رياك مشار والحركة الشعبية لتحرير الجنوب بقيادة كاربينو كوانين وتجمع ابناء بور بقيادة اروك طون اروك عدد اخر من الفصائل الجنوبية الاخرى التي كونت جبهة موحدة عرفت بالجبهة الديمقراطية للإنقاذ ودمجت قواتها تحت مسمى واحد هو قوة دفاع جنوب السودان تحت قيادة رياك مشار، ومن الجدير بالذكر ان تلك الاتفاقية تعد اول وثيقة رسمية يعترف من خلالها النظام السوداني بحق الجنوب بتقرير المصير في اطار السعي الى ايجاد حل سلمي للحرب [٥٠].

ان كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لم يظهرا الإرادة الحقيقية والكافية لتقديم التنازلات المطلوبة، اذ التقى الطرفان مرة أخرى في نيروبي يوم ٦ ايار ١٩٩٨، وفي ذلك اللقاء وقع الخلاف بينهما بشأن مسائل الدين والدولة، فضلا عن مسألة تقسيم الحدود مع شمال السودان، وكان كل جانب من الجانبين يخشى ان يظهر بصورة الجانب المعطل لسير العملية السلمية، وهو ما مكن منظمة الايقاد الراعية لمباحثات السلام من إقناع الطرفين بتوقيع وثيقة غير ملزمة وغامضة إلى حد ما، تعترف بحق الجنوب في تقرير المصير بطريقة الاستفتاء الشعبي الذي يشرف عليه مراقبين دوليين، وشجع ذلك الحوار مجموعة الايقاد على رعاية اجتماع آخر في ٤ اب ١٩٩٨،استغرق يومين من الجدل حول تحديد المناطق التي يتشكل منها جنوب السودان(٥١).

تحت ضغوط الايقاد وافقت كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية على الاجتماع مرة اخرى تحت مظلة الايقاد، ونتيجة للفشل المتكرر شعر وسطاء الايقاد بالإحباط ، فقرروا عقد اجتماع أخير في اواخر تشرين الاول٢٠٠٠، برعاية الرئيس الكيني، وبجهود مصرية – ليبية عرفت بالمبادرة المصرية– الليبية التي عقدت في ٢٩ حزيران ٢٠٠١(٥٢).

أعلن التجمع الوطني السوداني المعارض في الخارج موافقته على المقترحات المصرية – الليبية، التي تضمنت أسس ومبادئ احلال السلام والوفاق في السودان وجرى تسليمها إلى الحكومة السودانية وحزب الأمة في الخرطوم، وفي المقابل أعلنت حكومة الخرطوم في ١٥ آب ٢٠٠١، التزامها بالمبادرة المصرية – الليبية المشتركة لإحلال السلام في السودان(٥٣).

ثالثا: دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاقيتي مشاكوس ونيفاشا ٢٠٠٢-٢٠٠٥

١- اتفاقية مشاكوس ٢٠٠٢

يعد اتفاق مشاكوس الذي تم توقيعه في مدينة مشاكوس الكينية بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية واحدا من اهم الاتفاقيات السياسية التي كان لها الاثر الفاعل في قبول الحكومة السودانية الاعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان، اذ اعلنت الحركة الشعبية عن استعدادها للتفاوض المباشر مع الحكومة السودانية، ونتيجة لذلك جرى اللقاء بين الرئيس عمر البشير وجون قرنق، حددت بموجبه مدة انتقالية أمدها ٦ اعوام يتم بعدها منح الجنوب حق تقرير المصير، والاتفاق على دستور قومي لعموم البلاد ودستور للشمال واخر للجنوب، ومن الجدير بالذكر ان اتفاق مشاكوس كان برعاية الرئيس الكيني ويمكن القول بانه كان البداية للاتفاقيات الست اللاحقة التي كان اولها اتفاق ٢٠ تموز ٢٠٠٢ واتفاقية تقاسم الثروات في ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤, ، واتفاقية تقسيم السلطة في ٢٥ ايار ٢٠٠٤ و اتفاقية المناطق الثلاثة في ٢٦ ايلول ٢٠٠٤، واتفاقية وقف اطلاق النار في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤، واتفاق الترتيبات الامنية والعسكرية في ٢٥ ايلول ٢٠٠٥، ونتيجة لذلك يعد اتفاق مشاكوس هو الممهد الى عقد اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ (٥٤).

٢- اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥

ساهمت اتفاقية نيفاشا في تهدئة النزاع السياسي والمجتمعي بين مكونات الشعب السوداني المختلفة ونتيجة لذلك سميت اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، اذ تم تحديد مدة ٦ أعوام لتحديد مصير الجنوب السوداني عن طريق استفتاء شعبي لتقرير المصير، الا ان الحركة الشعبية انحرفت عن مبادئها الداعية الى سودان موحد بعد مقتل زعيمها جون قرنق في حادث تحطم الطائرة التي كانت تقله، وتولى بعده القيادة نائبه في الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفاكير الذي كان معارضا لاتفاقية نيفاشا وكان يروم الانفصال عن الحركة الشعبية (٥٥).

٣- اتفاقية نيفاشا الايجابيات والسلبيات

أ- **ايجابيات اتفاقية نيفاشا:** (٥٦).

١- تمكنت من ايقاف نزيف الدم السوداني ووضعت حداً للحرب المستمرة منذ عام ١٩٨٣.

٢- تمكنت من جمع كل الاطراف المتصارعة لأول مرة في الخرطوم، وتم تقرير مستقبل السودان من الداخل.

٣- نبهت حكومة السودان الى ضرورة التحلي بالمرونة السياسية والعمل على ايجاد حل توافقي عند تعاملها مع ازمة دارفور التي كانت متزامنة مع توقيع اتفاقية نيفاشا.

٤- تعد الاتفاقية من النماذج الناجحة على الرغم من سلبياتها وما رافقها من ضغوط خارجية.

ب- سلبيات اتفاقية نيفاشا: [٥٧].

١- قسمت الاتفاقية السودان الى كيانين منفصلين جغرافيا وعرقيا ودينيا ولغويا، وبذلك اسست لقيام دولة مستقلة بصورة عملية.

٢- شرعت الاتفاقية تبديد الثروة الوطنية لأنها وضعت قسما منها تحت تصرف مجموعة من الجنوبيين ممن ينقصهم الشعور بالانتماء الى السودان كوطن يحتوي الجميع.

٣- اسست للانفصال وذلك عن طريق احداث مؤسستين دستوريتين منفصلتين وقوتين للدفاع متوازيتين.

٤- اعطت للحركة الشعبية صلاحيات غير مقيدة تمكنها من عقد الاتفاقيات وابرام الصفقات، واسست لإيجاد ثنائية ترسخ الانفصال مثل ثنائية اللغة والتعليم، والعلم الرسمي للبلاد، والنشيد الوطني الرسمي، وتعريف الجيش وعقيدته القتالية.

الخاتمة

من خلال البحث تم التوصل الى النتائج الاتية:

١- تعد الحركة الشعبية نتاجا للسياسات الحكومية الخاطئة التي مارسها الرئيس جعفر النميري ضد الجنوب السوداني تم استغلالها بصورة سيئة للتدخل في الشأن السوداني من قبل الدول الاقليمية والاجنبية ادت في نهاية المطاف الى الانفصال.

٢- سيطر جون قرنق على قيادة الحركة الشعبية بدعم من الحكومة الاثيوبية الامر الذي ادى الى امتعاض بعض القادة الجنوبين وانفصالهم عنه وعودتهم الى السودان وعقدهم اتفاقيات سلام مع الحكومة السودانية.

٣- دعت الحركة الشعبية ومن خلال المانفستو الذي طرحه جون قرنق الى تحرير السودان من خلال اسقاط النظام الحاكم في الشمال.

٤- اعلن جون قرنق ان هدف الحركة الشعبية هو تأسيس سودان موحد جديد قائم على العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وقدمت الحركة الشعبية طرحا مختلفا عن الطرح الذي قدمته حركة الانيانيا بقيادة جوزيف لاقو.

٥- تبنت الحركة الشعبية القتال ضد الحكومات السودانية المتعاقبة بدعم من الدول الاقليمية والاجنبية مستغلة الاوضاع السياسية المتقلبة التي كانت تخدمها في كثير من الاحيان .

٦- ادى القتال المرير الذي استمر قرابة العشرين عاما الى حدوث وساطات من قادة الدول المجاورة ومن منظمة الايقاد والى تدخل الدول الاجنبية الامر الذي ادى الى قبول الحكومة السودانية باتفاقيتي مشاكوس عام ٢٠٠٢ و نيفاشا عام ٢٠٠٥ التي اقرت الحكومة بموجبها بحق تقرير المصير للجنوبيين بصورة رسمية واجراء الاستفتاء بعد ٦ اعوام.

٧- كان لمقتل جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الاثر البالغ في تنصل الحركة الشعبية عن وعودها في البقاء ضمن السودان الموحد ولاسيما بعد تولي سلفاكير قيادة الحركة الشعبية المعروف بنزعته الانفصالية.

المصادر

١() هيلاسلاسي : ولد عام ١٨٩٢ استلم وصاية العرش الامبراطوري عام ١٩١٦، واصبح ملكا على الحبشة عام ١٩٢٨ ، ثم اعلن نفسه امبراطورا عام ١٩٣٠،ارغمه الايطاليون على ترك اثيوبيا بعد احتلالها عام ١٩٣٦، تمكن من اعادة تنظيم قواته في السودان بمساندة ودعم من السودان واستعاد عرشه عام ١٩٤١،اذ تمكن من هزيمة الايطاليين ،استمر حكمه ٤٦ عاما

يعد اخر امبراطور اثيوبي توفي عام ١٩٧٥. ينظر: احمد عطية الله ، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٣٦٩ -١٣٧٠.

٢() جعفر النميري: ولد في ضواحي أم درمان عام ١٩٣٠، أنهى دراسته الثانوية، دخل الكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٢، اشترك عام ١٩٥٤ و ١٩٥٦ بدورتين في مدرسة التدريب العسكري المقامة في مصر، تم تكليفه بقيادة حملات عسكرية في جنوب السودان، سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية لتلقي دراسات عسكرية في كلية الأركان ثم عاد عام ١٩٦٦، قاد في ٢٥ أيار١٩٦٩، انقلابا عسكريا تسلم على اثره السلطة في السودان. ينظر: لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٥، ص٩-١٢؛ عبدالله ابو تمام، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩-١٩٧٣، دار الاصفهاني للطباعة، جدة، ١٩٩٩، ص١١.

(٣) عبد الحميد مرحوم على الله، التدخل الاجنبي في السودان منذ ١٩٥٦- ٢٠٠٦ مع استشراف المستقبل، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم،٢٠١٣،ص٢٦.

(٤) جون قرنق، مستقبل السودان والوحدة والتنوع ،مجلة السياسة الدولية ،العدد١٤١، القاهرة ، تموز ٢٠٠٠، ص١٥٩.

(٤) حركة الانيانيا ١: هي حركة مقاومة مسلحة جنوبية ضد نظام الحكم في السودان ،جمع اسمها بين كلمة انيانيا التي تعني سم الافعى و مانيانيا وتعني جيوش النمل، تكونت من الجنود السابقين للفرقة الاستوائية الجنوبية، ومن الجنوبيين الذين اطلق سراحهم بعد قضائهم مدة العقوبة ، تم تشكيلها عام ١٩٦٣ من قبل جوزيف لاقو وعدد من الضباط القدماء والسياسيين الجنوبيين. ينظر: روبرت أو كولينز ، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩٨ – ٩٩.

٦() **سلفاكير ميار ديت:** ولد في مديرية بحر الغزال عام ١٩٥١، ينتمي الى قبيلة الدينكا، ضابط من قوات حركة الانيانيا تم استيعابه في الجيش السوداني برتبة ملازم اول عام ١٩٧٣، اصبح ضابط استخبارات في حامية ملكال برتبة نقيب عام ١٩٨٣، هرب من تلك الحامية عند انطلاق الشرارة الاولى للحرب الاهلية، واصبح احد القادة الرئيسيين في تكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان ، تم انتخابه خلفا لجون قرنق في كل مناصبه ، ثم رئيسا لجنوب السودان بعد الانفصال. ينظر: هاني رسلان ، من الغابة الى القصر الجمهوري سلفاكير قائدا جديدا لجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، القاهرة ، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

٧() **صموئيل قاي توت:** من قبيلة النوير – قرية اكوبو، تدرب في الكيان الصهيوني ، من الرافضين لاتفاقية اديس ابابا، ضابط مستوعب برتبة مقدم، ثم اصبح احد وزراء الاقليم الجنوبي، اشرف على الاستيعاب في مديرية اعالي النيل، فصل من الجيش عام ١٩٧٤بتهمة العصيان ، شارك في تمرد بور عام ١٩٨٣وكان من المحرضين عليه، اسس حركة انيانيا٢، في منطقة جنوب السوباط ، قتل على يد عناصر الحركة الشعبية في اذار ١٩٨٤ لوجود خلافات بينه وبين جون قرنق. ينظر: عبد الماجد محمد علي بوب، جنوب السودان-جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر، ط٢، الخرطوم،٢٠١٠ ، ص٣٤.

٨() **وليم نون باني:** احد المستوعبين في الجيش السوداني، تمرد واصبح احد قادة التمرد في الحركة الشعبية، انشق عن الحركة ثم عاد الى صفوفها، قتل في حادث انفجار غامض في احد فنادق العاصمة الاثيوبية اديس ابابا. ينظر: عبد الماجد محمد علي بوب ، المصدر السابق ، ص٣٨.

٩() **اروك تون اروك** : ضابط جنوبي برتبة رائد خريج الكلية الحربية السودانية ، عمل عضو معين في المجلس التنفيذي عام ١٩٨٢،يعد من القادة المؤسسين للحركة الشعبية ومن المخططين لتمرد بور عام ١٩٨٣، انشق عن الحركة الشعبية عام ١٩٩٢ وعاد الى الخرطوم ، قتل في حادث طائرة في مطار الناصر عام ١٩٩٨ . ينظر : عبدالماجد محمد علي بوب ، المصدر السابق ، ص٤٤.

١٠() **انيانيا ٢:** سميت تمييزا لها عن الانيانيا ١ التي تم تشكيلها عام ١٩٦٣ ،إذ وصل الى اثيوبيا في أوائل عام ١٩٨٣ صمويل قاي توت ورفاقه من ابناء قبيلة النوير لتوحيدهم داخل حركة سميت الانيانيا ٢، وفي حزيران من نفس العام، اجتمعت الحركة في معسكر إيتانق لاختيار قيادة موحدة، وتم اختيار اكوت أتيم رئيسا للحركة و صمويل قاي توت وزيرا للدفاع وجون قرنق دي مبيور قائدا للجيش الشعبي . ينظر: محمد سعيد هجرس، السودان بين مشاكل التعددية وازمة البحث عن هوية، مجلة المنار ،العدد٣، مطبعة المنار، تونس، اذار ١٩٨٥، ص٢٩.

١١() **اكوت اتيم:** اداري سابق، من المعارضين لاتفاقية اديس ابابا، من قادة حركة انيانيا٢،ومن الداعين الى فصل الجنوب ،قتل اثناء المصادمات بين الجيش الشعبي وحركة انيانيا٢. ينظر: عبد الماجد محمد علي بوب ، المصدر السابق ، ص٣٤.

(١٢) سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم جعفر نميري ١٩٦٩-١٩٨٥، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٠، حزيران ٢٠١٠ ، ص ٦١.

(١٣) **جون قرنق دي مابيور:** ولد في منطقة دنقلي جنوب السودان عام ١٩٤٥، وتعود اصوله الى قبيلة الدينكا الجنوبية، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في بحر الغزال ، ودراسته الثانوية في تنزانيا ، سافر عام ١٩٦٥ الى الولايات المتحدة الأمريكية لإكمال دراسته الجامعية ،عاد الى الوطن عام ١٩٦٩ ، وانضم في تلك الأثناء لحركة الانيانيا١ وارسل للتدريب في الكيان الصهيوني، التحق بالقوات المسلحة السودانية بعد عقد اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ برتبة نقيب، ثم ارسل بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الثانية ثم عاد الى السودان عام ١٩٧٤، وفي عام ١٩٧٧ بعث للمرة الثالثة الى الولايات المتحدة الأمريكية فحصل على درجة الماجستير، وفي عام ١٩٨١ حصل على الدكتوراه، ثم عاد للسودان ليعمل بالمؤسسة العسكرية الاقتصادية، فاوض نظام عمر البشير ووقع معه اتفاق سلام واصبح نائبا للرئيس ورئيسا لحكومة جنوب السودان، قتل اثر تحطم المروحية التي كانت تقله في ٣٠ تموز ٢٠٠٥. ينظر: عصام عبد الفتاح، جون قرنق زعيم صنعته الصدفة واغتالته يد القدر، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د. ت) ، ص٢٧؛ علي محافظة واخرون، العرب وجوارهم الى اين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٩٨.

١٤() علية حسين علي الساعدي، مشكلة جنوب السودان ودور الاستراتيجيات الدولية فيها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة بغداد،١٩٨٩، ص١٠١.

١٥() مقتبس عن: جون قرنق، رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية ، ترجمة الواثق كبير، (د. م)، ١٩٩٧، ص٩.

١٦() لام اكول اجاوين ، الحركة الشعبية لتحرير السودان(ثورة افريقية)، ترجمة اسماعيل ادم، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٩، ص٣١٢.

١٧() **منظمة الوحدة الافريقية** : منظمة اقليمية تضم دول القارة الافريقية المستقلة التي تؤمن بالمبادئ التي قام عليها ميثاق المنظمة، تأسست في ٢٥ايار ١٩٦٣، على اثر مؤتمر القمة في اديس ابابا الذي اشترك فيه رؤساء دول وحكومات ثلاثين دولة افريقية تم خلاله اقرار ميثاق المنظمة. ينظر: بطرس بطرس غالي، الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٥، القاهرة، كانون الثاني١٩٩٤،ص١٢٦.

١٨() عصام الدين ميرغني طه، الجيش السوداني والسياسة، شركة افرو ونجي للتصميم والطباعة، القاهرة،٢٠٠٢، ص٤٠٧.

١٩() سوار الذهب : ولد في مدينة ام درمان عام ١٩٣٤ وتنتمي عائلته دينية إلى الطائفة الختمية ، تخرج من الأكاديمية العسكرية عام ١٩٥٨ برتبة ملازم ، عين في منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة من قبل النميري ، وقف مع ارادة الشعب السوداني وساهم في الاطاحة بنظام نميري . ينظر: احمد محمد شاموق ، معجم الشخصيات السودانية

المعاصرة، بيت الثقافة للترجمة والنشر، الخرطوم ، ١٩٨٨، ص٢٢٢؛ محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٩٦، ص٨٠٧.

٢٠() حسن سيد سليمان، السودان والمغرب العربي، دراسة حالة العلاقات السودانية- الليبية، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم ،١٩٩١، ص ٢٩.

٢١() الصادق المهدي: ولد في ام درمان عام ١٩٣٥، تلقى تعليمه في السودان ثم اكمل دراسته في كلية فكتوريا بالإسكندرية عام ١٩٤٨ ثم سافر إلى اكسفورد، ومنها تخرج عام ١٩٥٧، شغل منصب رئيس الوزراء، وهو في الثلاثين من عمره، عارض انقلاب جعفر نميري عام ١٩٦٩، مما أدى إلى اعتقاله، انتقل إلى القاهرة بعد حادثة جزيرة آبا عام ١٩٧٠، ثم عاد في عهد السادات إلى السودان والقي القبض عليه وبقي في السجن لغاية عام ١٩٧٤، تولى رئاسة الوزراء من عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٨٩. ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية في السودان١٩٤٤-١٩٦٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠٥،ص ٢١١؛ جريدة القبس، العدد ١١٧٨، الكويت،٢٢ تموز ١٩٨٩.

٢٢() جون قاي نوت يوه ، جنوب السودان افاق وتحديات ، عمان - المملكة الاردنية الهاشمية ، ٢٠٠٠، ص٥٦.

٢٣() محمد الامين خليفة، قضية السلام والحرب في جنوب السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم،٢٠١١، ص٢٣٥.

٢٤() جمال عبدالجواد، الثقافة والهوية ونظام الحكم، الصراع حول مستقبل السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٩١، القاهرة، كانون الثاني ١٩٨٨، ص ٤٦.

٢٥() محسن محمد، مصر والسودان- الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والامريكية، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٩٤؛ محمد الامين خليفة، المصدر السابق،ص٢٣٥.

٢٦() **وليم نون:** ولد في مدينة اعالي النيل عام ١٩٥١، ضابط مستوعب، تعود اصوله الى قبيلة النوير، عمل في اعالي النيل، يعد من القادة المؤسسين للحركة الشعبية، تمرد في منطقة ايود في ٦حزيران بعد ان قام بإعدام ٢٠ من الضباط والجنود الشماليين، انشق عن الحركة عام ١٩٩٢ مع ريك مشار وقاتل الحركة في اعالي النيل لكنه قتل في حادث مدبر في جونقلي عام ١٩٩٦. ينظر: عصام الدين ميرغني طه ، قصة حرب اهلية، الحضارة للنشر، القاهرة،٢٠١٤، ص٣٢٤ .

٢٧() مجموعة الأحزاب الإفريقية (يوساب) تكتل ضم في تشكيلته احزاب جنوبية ومن جبال النوبة ومن جنوب النيل الازرق واتهم ذلك التكتل بانه يلعب من الداخل لعبة تبادل الادوار مع الحركة الشعبية. ينظر: اماني الطويل، موقف القوى الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٠ ، القاهرة ، نيسان٢٠٠٠، ص ٩٤.

٢٨() **اليابا جيمس سرور:** ولد في منطقة فوجلو الجنوبية عام ١٩٤٠، سياسي جنوبي شغل مناصب كثيرة كان منها: عضو تنفيذي في حزب سانو عام ١٩٦٣، ومسؤول سياسي في مديرية غرب الاستوائية، ونائب برلماني جنوبي، ورئيس تجمع الاحزاب الافريقية . ينظر: عصام الدين ميرغني طه، قصة حرب اهلية، ص٣١٨ .

(٢٨) حيدر جواد كاظم العمار، العلاقات السياسية والاقتصادية المصرية السودانية ١٩٧٨- ١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٤٢؛ ابيل اير ، جنوب السودان- التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، شركة مدلايت المحدودة، لندن،١٩٩٢، ص ٢٧٧.

٣٠() جون قاي نوت يوه، ثورة في جبال الاستوائية، ترجمة محمد علي جادين، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص٥٨.

٣١() حذيفة الصديق عمر الامام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٨٢١-١٩٨٩، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة ام درمان الأهلية، ام درمان، ١٩٩٨، ص٤٢.

٣٢() لام اكول: ولد في ولاية اعالي النيل عام١٩٥٠، ينتمي الى قبيلة الشلك، أستاذ الهندسة في جامعة الخرطوم ،سياسي له العديد من المؤلفات، عضو نشط في الحركة الشعبية منذ تأسيسها، عضو مناوب في القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي، احد القادة الثلاثة الذين انشقوا عن الحركة الشعبية وكونوا مجموعة الناصر عام ١٩٩٠، وقع مع الحكومة السودانية اتفاق فاشودة واتفاقية الخرطوم للسلام وعين وزيرا للنقل عام ١٩٩٧، انسحب من حزب المؤتمر الوطني الحاكم في تموز ٢٠٠٢، عاد الى صفوف الحركة الشعبية وعين وزيرا للخارجية بعد توقيع اتفاقية نيفاشا. ينظر: ياسين عمر يوسف، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مطبعة الابتكار الحديثة، الخرطوم ،١٩٩٩، ص١٢٣ .

٣٣() محمد الامين خليفة، المصدر السابق، ص٢٣٨.

٣٤() عمر البشير: ولد في قرية حوش بانقا في ولاية النيل، عام ١٩٤٤، دخل الكلية الحربية المصرية عام ١٩٦١، شارك في حرب تشرين ١٩٧٣، وصل الى سدة الحكم بانقلاب عسكري على حكومة الصادق المهدي المدنية عام ١٩٨٩، يعد الرئيس السوداني السابع تولى منصب رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في ٣٠ حزيران ١٩٨٩، وقع اتفاق السلام مع الجنوبيين عام ٢٠٠٥ ، الذي انتهت بموجبه الحرب الاهلية ، استمر حاكما للسودان مدة ٣٠عام وتمت الاطاحة به من قبل الجيش تحت الضغط الشعبي في ١١ نيسان ٢٠١٩. ينظر: عصام عبدالفتاح، البشير رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ، (د. ت) ، ص ٣٧؛ عبدالقادر رزيق المحامي ، النزاعات في القارة الافريقية انكسار دائم ام انحسار مؤقت، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٨٢.

٣٥() حسن احمد الحسن ، نظام الخرطوم قرر التخلي عن الجنوب لإحكام قبضته على الشمال ، مجلة الوطن العربي ، الكويت ، العدد ١١٧، ٣١ تموز ١٩٩٨، ص٦.

٣٦() رعد خضير صليبي ، السودان في عهد المشير عمر البشير، بغداد،٢٠١٩، ص ٩٣؛ جريدة الدستور، العدد ٥٩٣، لندن، ١٧ تموز ١٩٨٩.

٣٧() اسرار ثورة الانقاذ من المجهول الى السودان الجديد، مجلة الوطن العربي،العدد٦٦١،بيروت،٣ اب ١٩٨٩،ص٤٦.

٣٨() محجوب محمد صالح، دراسة مقارنة بين مبادرات السلام وامكانية الدمج ، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم ١١-١٢ حزيران ٢٠٠١، ص ١٦؛ عبدالماجد محمد علي بوب ، المصدر السابق، ص٣٦٧.

٣٩() **منغستو هيلا مريام:** ولد في اديس ابابا عام ١٩٣٧، كان من ابرز الضباط الذين وصلوا الى سدة الحكم على اثر انقلاب عسكري على هيلاسيلاسي عام ١٩٧٤، وصل الى الحكم في اثيوبيا عام ١٩٧٧، كان ذو توجهات ماركسية، شن حربا على جميع الاحزاب الديمقراطية، واعلن العداء لكل ماهو عربي ومسلم، قتل من ابناء شعبه بحدود مليون ونصف مواطن، قام بتغيير اسم الدولة عام ١٩٨٧ من جمهورية اثيوبيا الى جمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية واصبح رئيسا للبلاد عام ١٩٨٧، انتهت مدة حكمه عام ١٩٩١بعد هربه الى زيمبابوي وحكم عليه بالإعدام غيابيا عام ٢٠٠٨. ينظر: محمد الجوادي، الديكتاتور الحبشي المذعور من الاعدام ، مدونات الجزيرة،biogs.aljazeera.net؛ http://www. Madar. com

٤٠() نصر الدين ابو هداية، الامن الوطني السوداني ودول الجوار الافريقي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٢، ص١٢٢.

٤١() صالح مختار عجب الدور، اثر التدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان ١٩٥٥-١٩٩٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، ١٩٩٨، ص٩٠.

٤٢() توفيق المديني، ازمة الجنوب وتفكيك الدولة السودانية، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠١١،ص ٥٥-٥٦.

٤٣() منظمة الايقاد: تعود فكرة انشاء منظمة الايقاد الى عام ١٩٨٠، عندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بقرارها رقم ٩٠ / ٣٠ ، في ١٢ ايار ١٩٨٠، دول شرقي افريقيا وبالذات دول القرن الأفريقي الست انذاك اثيوبيا ، كينيا ، اوغندا، السودان، جيبوتي ، الصومال ومنظمة الوحدة الافريقية، بأنشاء هيئة مشتركة لمحاربة الجفاف السودانية في نيروبي باشراف الرئيس الكيني دانيال آراب موي، وتم تأسيسها بشكل رسمي عام ١٩٨٦ تحت اسم محدد هو الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف Intergovernmental Agency for Drought and Development ومختصرها بالإنكليزية" IGADD " وفي اجتماع على مستوى الرؤساء في نيسان١٩٩٢ تم الاتفاق على ان يولي الرؤساء اهتماما لقضايا النزاع المسلح بين دول المنظمة والحروب الاهلية الداخلية فيها. ينظر :عبدالسلام ابراهيم البغدادي ،منظمة الايقاد لدول القرن الافريقي من الاهتمام بالتنمية ومكافحة الجفاف الى الانشغال بالسياسة ومشكلات الاختلاف، اوراق افريقية،العدد٣٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٠، ص ١-٢.

٤٤() محمد الامين خليفة، السودان وخيار السلام، مجلة ابحاث السلام والتنمية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة والنشر، العدد١، الخرطوم، ١٩٩٤، ص٣٤.

٤٥() رياك مشار: سياسي جنوبي ، ولد عام ١٩٥٢، تخرج من كلية الهندسة بجامعة الخرطوم عام ١٩٨٣،التحق بحركة التمرد عام ١٩٨٣وانشق عنها عام ١٩٩١ثم عاد اليها عام ٢٠٠٠،وقع مع الحكومة اتفاقية الخرطوم للسلام ،ثم اعلن تمرده عام ٢٠٠١ واسس تنظيم الجبهة الشعبية السودانية الديمقراطية . ينظر : عمر سلمات، الازمة السودانية ١٩٨٣-٢٠٠٥،بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ،٢٠٠٦، ص٧٦.

٤٦() خالد حنفي علي، السودان واوغندا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٨، القاهرة، نيسان٢٠٠٢، ص١١١.

٤٧() حامد عثمان احمد ومدني محمد احمد، علاقات السودان الخارجية- البعد العربي-الافريقي، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، مجلة سلسلة الدراسات السودانية، العدد١٧، جامعة الخرطوم، ١٩٩١، ص ١٥٧.

٤٨() عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي، ١٩٩٦ - ٢٠٠١، العدد ٢٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢، ص٣٢.

٤٩() جون قاي نوت ، جنوب السودان افاق وتحديات، ص٧٨. .

٥٠() ايمن السيد عبدالوهاب ، الازمة السودانية المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٢،القاهرة،١٩٩٨، ص ٣٥؛ محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، الخرطوم ، ١٩٩٨، ص١٦٥.

(٥١) لام أكول اجاوين، الثورة الشعبية لتحرير السودان(ثورة أفريقية)، ص٣١٥.

(٥٢) سرحان غلام حسين العباسي، المساعي والجهود العربية والافريقية والدولية في تسوية مشكلة دارفور ١٩٨٩-٢٠٠٥، المجلة السياسية الدولية ، العدد ١٥، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ٢٠١٠، ص٣٠١.

(٥٣) هاني رسلان، المفاوضات السودانية والخروج من المأزق – من فشل ناكورو الى نجاح نيفاشا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٤، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٣،ص ٢٦٣.

(٥٤) محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة، المنصورة ، ٢٠٠٧، ص١٧١.

(٥٥) قتل جون قرنق في ٣٠ تموز ٢٠٠٥، بعد تحطم طائرته بعد عودته من اجتماع مع الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني، بعد الغروب فوق جبال ديدنجا ، فاندفع الألوف من مؤيديه إلى الشوارع في اعمال شغب في كل المدن السودانية الكبرى، لقي من جرائها خمسة واربعون مواطنا حتفهم، وبعد مقتله بأربعة أيام تم دفنه على تل صغير خارج مدينة جوبا وسط مشاعر حزن كبيرة، وتسببت وفاته المفاجئة والغامضة، في الانتشار السريع لكثير من نظريات المؤامرة، ولكن فريق الخبراء

الدوليين لم يجد دليلا على وقوع تخريب، وتوصل إلى وجود احتمال كبير لخطأ الطيار وسط الجبال والوديان المظلمة. ينظر: شمس الهدى ابراهيم ادريس، رحل قرنق : هل يبقى السلام، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم ، ٢٠٠٥، ص١١٩؛ هاني رسلان، من الغابة الى القصر الجمهوري سلفاكير قائدا جديدا لجنوب السودان، ص١٥٩.

(٥٦) محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، المصدر السابق، ص ٤٤٣.

(٥٧) علي احمد حامد ، قضايا المناطق الثلاث، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠ ، القاهرة، نيسان ٢٠٠٥، ص ٥٣.